● أخبار قصيرة

مودي سيزور موسكو الشهر القادم

وفقًا لتقارير إعلامية ، يُتوقع أن يقوم رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بزيارة رسمية إلى موسكو في الثامن من شهر يوليو القادم. تأتي هذه الزيارة في توقيت مهم، حيث تعقب فوز مودي بفترة رئاسية ثالثة في الهند، وكذلك بعد إعادة انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لولاية خامسة في شهر مارس الماضي. تكتسب هذه الزيارة أهمية خاصة نظرًا لأنها ستسلط الضوء على عمق العلاقات التاريخية بين الهند وروسيا، وستفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين البلدين في ظل التحولات الجارية على الساحة الدولية. من المتوقع أن تشهد المباحثات بين الجانبين استكشاف فرص الشراكة المستقبلية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

باكستان.. وزير الإعلام يتهم حزب انصاف بدعم الإرهاب

اتهم عطا الله تارر وزير الإعلام في باكستان في مؤتمر صحفي حركة انصاف بأنها السبب وراء تقوية حركة طالبان باكستان. وأكد على ضرورة القيام بعملية عسكرية ضد مسلحي حركة طالبان باكستان قائلاً: "اليوم، هتف ممثلو حركة انصاف دعماً لهذه المجموعة الإرهابية". من جانب آخر، أعلنت شاندانة جلزار، عضو المجلس الوطني من حركة الإنصاف، معارضتها للعملية العسكرية في ولايتي خيبر بختونخوا وبلوشستان قائلة: "لن ندعم هذه العملية".

وقال عمر أيوب، الأمين العام لحزب حركة الإنصاف: "يجب على أعضاء البرلمان أن يقرروا ما إذا كانت العملية العسكرية ستبدأ في ولاية خيبر بختونخوا أم لا. لا يمكن للجنة العليا لخطة العمل الوطنية أن تتخذ قراراً بشأن هذه القضية المهمة والحيوية متجاهلة البرلمان".

اهتمام جنوب افريقي بالإستثمار في افغانستان

التقى "برادر" نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة طالبان بعدد من المستثمرين والمتخصصين في قطاع الصحة من جنوب أفريقيا. وفقاً لبيان صادر عن مكتب الملا برادر، أعرب المستثمرون من جنوب أفريقيا خلال هذا اللقاء عن وجود فرص جيدة للاستثمار في أفغانستان، وأبدوا اهتمامهم بالمشاركة في قطاع التعدين. يضيف البيان أن الوفد الجنوب أفريقي صرح بأنه يمكنه المساعدة بتقنيات متطورة في مجال استخراج ومعالجة المعادن في أفغانستان. كما أعلن المتخصصون في القطاع الصحي من جنوب أفريقيا خلال لقائهم مع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة طالبان عن رغبتهم في إنشاء مستشفى نموذجي ومجهز بالتنسيق مع وزارة الصحة الأفغانية، وذلك لدعم القطاع الصحي في البلاد وتقديم خدمات صحية ذات معايير عالية للأفغان.

بعد إعلان توقفها بشكل رسمي

هل بالفعل قطعت تركيا علاقاتها التجارية مع الكيان الصهيوني؟

الوفاق/ في ظل التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالعدوان الصهيوني على غزة، تبرز تركيا كلاعب إقليمي مهم يسعى للعب دور محوري في المنطقة. مؤخراً، أثار إعلان تركيا عن قطع علاقاتها التجارية مع الكيان الصهيوني جدلاً واسعاً وتساؤلات حول حقيقة هذا القرار وتداعياته.

ولكن السؤال ما هي حقيقة تفاصيل الموقف التركي الأخير تجاه الكيان الصهيوني، وكيف هو الواقع الفعلي للعلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني في ظل هذه التطورات.

نشر موقع "ميدل إيست آي" مؤخرا تقريراً يشير إلى استمرار التجارة بين تركيا والكيان الصهيوني عبر دول ثالثة، حيث ذكر بأنه قال تاجران تركيان إنه منذ أوائل شهر مايو، تم إعادة توجيه البضائع التركية عبر اليونان ودول مجاورة أخرى للوصول إلى الكيان الصهيوني، وتظهر البيانات أن صادرات تركيا إلى اليونان في شهر مايو بلغت ٣٧٥ مليون دولار، بزيادة ٧١٪ عن ٢١٩ مليون دولار في نفس الشهر من العام الماضي.

وأشارت المجلة إلى تقرير مكتب الإحصاء المركزي للكيان (CBS) الذي لا يزال يسجل البضائع التركية، حيث ذكرت: استورد الكيان الصهيوني في شهر مايو بضائع بقيمة ١١٦ مليون دولار من تركيا، بانخفاض ٦٩٪ عن ٣٧٧ مليون دولار في نفس الشهر من العام الماضي، ويظهر التقرير أن تركيا قامت بقطع أو تخفيض علاقاتها التجارية مع الكيان بشكل ظاهري، لكن هذه العملية تستمر عبر دول ثالثة.

لماذا أعلنت تركيا قطع العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني؟

خلال الأشهر الثمانية الماضية منذ بدء العدوان على غزة والجرائم الكثيرة التي ارتكبها الكيان الصهيوني ضد سكان هذه المنطقة، اتبعت أنقرة سياسات مختلفة؛ من محاولة الوساطة بين الأطراف إلى لعب دور قوة عسكرية لحفظ السلام أو ضامن لوقف إطلاق النار كما فعلت في سوريا، لكن أياً منها لم يؤت ثماره ولم يلق اهتماماً كبيراً سواء في العالم الإسلامي أو الغربي.

يمكن تفسير سبب هذا الاستقبال البارد في الدول الغربية لمقترح تركيا بقرار الغرب بتقليص دور تركيا في المعادلات العالمية والإقليمية قدر الإمكان. من الواضح أنه بسبب سياسات أردوغان في التقارب مع روسيا والانتقادات والمواجهة مع الغرب، وكذلك الملفات الموجودة بين أنقرة وواشنطن، لا يمكن توقع تطبيع العلاقات بين تركيا وأمريكا قريباً. على الرغم من حدوث بعض التطورات في قضية مقاتلات إف-١٦. أما في العالم الإسلامي، فإن عدم الترحيب بمقترحات تركيا كان بسبب أن مسلمي المنطقة رأوا أنه على الرغم من التصريحات الحادة للمسؤولين الأتراك ضد الكيان الصهيوني، فإن معظم احتياجات هذا الكيان من الصلب والحديد والقماش وحتى النفط وملابس الجنود يتم توفيرها من تركيا أو عبرها، مما أدى إلى شك مسلمي المنطقة تجاه أنقرة وكذلك خيبة أمل الشعب التركي تجاه قادتهم، وهذا الأمر أدى إلى حدوث احتجاجات شوارع نادرة في تركيا ضد صمت الحكومة وسياساتها المزدوجة.

نتيجة لهذه التطورات على مدى ٧ أشهر، اضطر أردوغان، بالإضافة إلى هجماته اللفظية غير المسبوقة على نتنياهو الذي وصفه بجزار غزة وهتلر العصر أو الوحشي وسفاك الدماء، إلى اتخاذ قرار صعب وهو ما اسماه قطع العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني.

هل توقفت التجارة حقاً؟

بعد صلاة الجمعة في مسجد بمنطقة أسكودار في إسطنبول، صرح الرئيس التركي بشأن قرار أنقرة الأخير بوقف العلاقات التجارية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني بشكل كامل قائلاً: "كانت لدينا تعاملات تجارية بقيمة ٩,٥ مليار دولار، تجاهلنا هذا المبلغ من التعاملات التجارية، وأغلقنا هذا الملف."

مباشرة بعد إعلان قطع العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني، قال أردوغان لأعضاء موسياد (جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين الأتراك) الذين يشكلون المحافظين المقربين من الحكومة: "في المرحلة الأولى، فرضنا قيوداً على تصدير ٥٤ مجموعة سلعية إلى "إسرائيل"، ومنذ (٢ مايو) أوقفنا الصادرات والواردات معها وشملنا جميع المنتجات. سنتعامل مع تداعيات هذه المرحلة بالتنسيق والتشاور مع مجتمعنا التجاري. لدينا هدف واحد فقط هنا وهو إجبار حكومة نتنياهو، التي خرجت عن السيطرة بدعم عسكري ودبلوماسي غير مشروط من الغرب، على وقف إطلاق النار. إذا تم إعلان وقف إطلاق النار ودخلت مساعدات إنسانية كافية إلى غزة، سيتحقق الهدف."

تضمنت تصريحات أردوغان هذه رسالتين: أولاً، أن قطع العلاقات سيكون مؤقتاً حتى نهاية الحرب ووقف إطلاق النار، وثانياً، أنه يجب إدارة هذا الوضع بالتشاور مع التجار.

هناك نقطتان مهمتان في هذا الصدد: إيجاد سوق تجارية جديدة يحتاج إلى عدة أشهر ولا يمكن تغيير المسار بسرعة، والأخرى هي أن العديد من البضائع المطلوبة من قبل الكيان الصهيوني كانت قد أنتجت بالفعل في المصانع التركية وجاهزة للتصدير عندما تم الإعلان عن قطع العلاقات؛ لذا يجب التفكير في حل لها.

من الطبيعي أن أفضل طريقة في هذه الحالة هي إرسال جزء من البضائع الجاهزة عبر دولة ثالثة؛ وهو نفس ماكان يتم فعله خلال فترة توتر العلاقات مع مصر وخاصة المملكة العربية السعودية.

التجارة عبر دولة ثالثة

في هذا الصدد، ذكرت رويترز في تقرير بعد أسبوع من إعلان تركيا قطع العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني: قال مصدر في وزارة التجارة التركية يوم الخميس ٢٠ أيار/مايو إن تخفيف حظر الصادرات التركية إلى إسرائيل "غير ممكن"، لكن أنقرة ستسمح للشركات بمواصلة تنفيذ الطلبات المتعاقد عليها مسبقاً مع الكيان الصهيوني عبر دولة ثالثة لمدة ٣ أشهر. في وثيقة حصلت عليها احدى الوكالات الإعلامية، تم الإشارة إلى أن وزارة التجارة التركية حددت مهلة ثلاثة أشهر للشركات التي تصدر إلى الكيان الصهيوني.

في هذا الصدد، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام وتصريحات التجار الأتراك، فإن التجارة مع الكيان الصهيوني، رغم انخفاضها، لا تزال مستمرة وتتم عبر دول ثالثة بما في ذلك اليونان وقبرص (الشمالية) و جمهورية أذربيجان والمجر ومصر والأردن، حيث أنشأت موسياد شبكات تجارية واسعة وراسخة في هذه البلدان.

بشكل عام، يمكن القول أنه على الرغم من انخفاض العلاقات التجارية بين تركيا والكيان الصهيوني، إلا أنها لم تتوقف، وعلى الأقل لمدة ٣ أشهر من وقت إعلان وقف التجارة (بداية الشهر الخامس الميلادي)، تتاح هذه الفرصة للتجار الأتراك لإرسال بضائعهم إلى الأراضي المحتلة عبر دول ثالثة.

تضمنت تصريحات أردوغان هذه رسالتين: أولاً، أن قطع العلاقات سيكون مؤقتاً حتى نهاية الحرب ووقف إطلاق النار، وثانياً، أنه يجب إدارة هذا الوضع بالتشاور مع التجار

مخاوف من تحول جذري في السياسة الفرنسية مع صعود اليمين

الرغبة الشعبية في إنهاء الحرب مع روسيا تسبب اليأس بين القادة الأوروبيين. مؤخرًا، حذر سياسي فرنسي بارز من أن فوز اليمين في الانتخابات قد يؤدي إلى "خضوع فرنسي لروسيا"، معربًا عن قلقه بشأن مستقبل المساعدات العسكرية لأوكرانيا. عمليًا، هذا يظهر فقط كيف أن الحكومات الليبرالية الغربية على استعداد لانتهاك المصالح الشعبية لمجرد الاستمرار في اتباع توجيهات الناتو.

قال رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال إن حزب التجمع الوطني، المفضل في العملية الانتخابية، يشكل خطرًا على فرنسا من خلال تغيير موقف البلاد المحتمل في القضايا الدولية. وفقًا لأتال، يمكن لليمينيين دفع فرنسا إلى تعزيز "فريكسيت"، مغادرة الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يخشى أن تظهر سياسة "خضوع" فرنسية للاتحاد الروسي، مع توقف باريس عن دعم أوكرانيا في الحرب الحالية.

في الواقع، لا يوجد مثل هذا "الخطر" إذا فاز التجمع الوطني في الانتخابات. بينما تدعو بعض الأحزاب والسياسيين اليمينيين الفرنسيين الآخرين، مثل لوبان، إلى سياسة أكثر براغماتية في الصراع الأوكراني، فقد تبنى التجمع الوطني بالفعل موقفًا متوافقًا بشكل معقول مع مصالح الناتو. صرح جوردان باردیلا، رئيس الحزب، مؤخرًا أنه لا يؤيد وقف إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى كييف.

وقال باردیلا: "موقفي لم يتغير. إنه دعم أوكرانيا من خلال توفير المعدات والذخيرة والدعم اللوجستي التشغيلي وأسلحة الدفاع حتى تتمكن أوكرانيا من الدفاع عن نفسها".

ومع ذلك، يعارض جميع اليمينيين جنون ماكرون المتمثل في إرسال قوات للقتال على الأرض. بشكل عام، لدى المحافظين نظرة لكيفية مشاركة أوروبا في الحرب. حتى أولئك اليمينيين الذين يؤيدون استمرار المساعدات العسكرية يستبعدون إمكانية إرسال قوات، لأن هذا سيكون مشاركة مباشرة في الصراع. يبدو ماكرون وفريقه معزولين في اقتراحهم الدخول في الأعمال العدائية بشكل علني، حيث أن هذا الإجراء مرفوض بشدة من قبل المعارضة المحلية ومعظم الحكومات الأوروبية.

أصبح ماكرون زعيمًا غير شعبي بشكل متزايد. بدلاً من تغيير موقفه لتلبية مصالح واحتياجات المواطنين الفرنسيين، اتخذ الرئيس ببساطة إجراءات استبدادية. لمنع صعود اليمين، قام ماكرون بحل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة. أمله هو أن الليبراليين في البلاد سيكتسبون بذلك الوقت لإعادة التنظيم والظهور بشكل أقوى في عملية انتخابية جديدة. يبدو أمله عبثيًا، حيث سيستمر الناخبون بالتأكيد في التعبير عن دعمهم لليمين، وسيكون الفوز الليبرالي ممكنًا فقط في حالة التدخل المؤسسي أو التزوير.

يجب أن يكون أتال، كونه سياسيًا بارزًا في الدولة الفرنسية، قلقًا بشأن موقف ماكرون الديكتاتوري. ومع ذلك، كمؤيد للرئيس، يضع أتال مصالحه الأنانية فوق الأولويات الوطنية الفرنسية، وهذا هو السبب في أنه يبقى صامتًا في مواجهة حل البرلمان. يجب على أتال أن يتخذ موقفًا قانونيًا دفاعًا عن عملية انتخابية عادلة في فرنسا، لكنه يفضل بجبن انتقاد الخيار الديمقراطي للشعب الفرنسي والتحذير من "مخاطر" غير موجودة.